جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

كلية الحقوق

قسم القانون الخاص

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي لطلبة السنة أولى ماستر

إعداد: د.لعوامري وليد – د.شعوة مهدي- د.كحول وليد- د.برني كريمة

السنة الجامعية : 2021/2020

مقدمة

يدرس مقياس منهجية البحث العلمي في كل الجامعات عبر العالم وفي جميع التخصصات العلمية والتقنية والاجتماعية والإنسانية ، وتهدف منهجية البحث العلمي الى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره وأطروحاته وبحوثه متخلصا من الجمود الفكري ومتوجها نحو الابداع والتجديد والنقد والتحليل الممنهج والمنظم .

ان دراسة منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ركيزة أساسية لطلبة التدرج وما بعد التدرج ولا يمكن الاستغناء عنها في أي مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي .

ان تجنب اصدار أي أحكام تعسفية من طرف الباحث أو وقوعه في السذاجة العلمية يرتكز على مدى تسلحه بالمنهجية العلمية وأساليب البحث العلمي وتقنياته ووسائله و لمنهجية البحث العلمي أهمية متعددة تتمثل فيما يلي :

- **أداة فكر و تفكير و تنظيم:**

أداة هامة في زيادة المعرفة و استمرار التقدم و مساعدة الدارس على تنمية قدراته في فهم المعلومات و البيانات و معرفة المفاهيم و الأسس و الأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

- **أداة عمل و تطبيق:**

تزود الباحث بالخِبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها و تقييم نتائجها و الحكم على أهميتها و استعمالها في مجال التطبيق و العمل.

- **أداة تخطيط و تسيير:**

تزود المُشتغلين (خاصة في المجالات الفكرية) بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور والمشكلات التي تواجههم.

- **أداة فن و إبداع:** تتضمن طرق أساليب، إرشادات والأدوات العلمية و الفنية.
- تساعد الباحث لإنجاز بحوثه (نظرية علمية).
- تمكن الباحث من إتقان عمله.
- تجنبه الخطوات المبعثرة و الهفوات.

المبحث الأول :مفهوم البحث العلمي

قبل تحديد مفهوم البحث العلمي يجب التطرق الى تحديد مفهوم العلم ثم بعد ذلك سنحاول تحديد مفهوم البحث العلمي .

المطلب الأول: مفهوم العلم

ان كلمة العلم لغة تعني ادراك الشيء بحقيقة أما اصطلاحا هو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات عامة .

وهناك تعريف لآخر ذكره بكر القباني هو : مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة .

والعلم في الحقيقة هو مجموعة المعارف والقواعد التي تتميز بالكلية والعمومية والتي نصل اليها عن طريق منهج منظم.

المطلب الثاني مفهوم البحث العلمي:

هناك العديد من التعاريف للبحث العلمي ومن جملة تلك التعاريف التعريف الذي يقرر أن البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق والذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف المعلومات أو العلاقات الجديدة بالإضافة الى تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق لخطوات المنهج العلمي.

المبحث الثاني : خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي جملة من الخصائص نستخلصها من التعاريف السابقة أهمها :

- **البحث العلمي بحث منظم ومضبوط :**أي أنه نشاط عقلي منظم مضبوط ودقيق ومخطط حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة وهيئة لذلك وليست وليدة المصادفات أو الأعمال الارتجالية أو الأنشطة التخمينية وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي الدقة الكاملة والثقة في نتائجه .
- **البحث العلمي بحث نظري :** لأنه يستخدم النظريات والفروض لبيان صحة التجارب والنتائج المتوصل إليها من خلاله .
- **البحث العلمي بحث التجريبي :** يقوم على أساس اجراء التجارب والاختبارات فالبحث الذي يقوم على أساس ملاحظات فقط دون اجراء التجارب لا يكون بحثا عليما لأن التجربة الركيزة الأساسية لإثبات صحة البحث العلمي والثقة في نتائجه .
- **البحث العلمي بحث حركي تجديدي:** حيث أن عملية البحث العلمي تنطوي دائما على معارف جديدة واضافات لمعارف سابقة وبما أن مواضيع المعرفة في حركية وتجدد دائم فالبحث العلمي لابد له أن يواكب ذلك .
- **البحث العلمي بحث تفسيري:** لأنه يقوم بتفسير المعرفة العلمية والظواهر اعتمادا على العلاقات بين هذه الأخيرة من خلال علاقات مقنعة.
- **البحث العلمي بحث عام ومعمم :** لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا اذا كانت بحوثا معممة في متناول أي شخص مثل الاكتشافات المختلفة كما أن كل نتيجة جزئية اذا تكررت في الأجزاء المشابهة عممت على الكل الذي يتضمن هذه الأجزاء.

المبحث الثالث: أنواع البحث العلمي

تنقسم وتتنوع الى عدة أنواع على أسس مختلفة ككيفية معالجتها للحقائق والظواهر وكذلك على أساس النتائج التي تتوصل اليها ، إضافة الى أساس ومدى قدرة المعلومات المتحصل عليها حول الموضوعات محل الدراسة .

المطلب الأول: البحث العلمي التنقيبي الاستكشافي

وهذا النوع من البحوث يتمحور ويرتكز فيه المجهود والنشاط العملي على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة اجراء عملية الاختبارات والتجارب العلمية ومن أمثلة البحوث

التنقيبية البحث الذي نقوم به في المختبر لاختبار قانون جديد ومدة نجاعته في القضاء على الجريمة داخل المجتمع .

المطلب الثاني: البحث العلمي التفسيري النقدي

هو نوع من البحوث العلمية التي تعتمد على الاسناد والتبرير والتدليل المنطقي والتعليل من أجل الوصول الى معالجة أو حل مشكل معين ويتعلق هذا النوع من البحوث عادة وغالبا بتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر ويشترط في البحث العلمي التفسيري النقدي الشروط التالية :

- أن تعتمد وتدور المناقشة النقدية التفسيرية وترتكز حول الحقائق والأفكار والمبادئ المسلم بها في المجال الذي تدور فيه الدراسة أو البحث العلمي أو على الأقل أن تتلاءم الدراسة أو البحث وتتفق وتتصل بمجموع الأفكار والنظريات والمبادئ المتعلقة بموضوع البحث والدراسة.
- يجب أن يؤدي البحث التفسيري والنقدي الى بعض النتائج والتعميمات والحلول أي يؤدي الى الوصول الى الرأي الراجح في حل المشكلة المطروحة للدراسة والبحث من أجل حلها.
- يجب أن تكون الحجج والمبررات والأساليب ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية النقدية واضحة ومعقولة ومنطقية ومضبوطة.

المطلب الثالث: البحث الكامل

هو بحث طويل وشامل بالقياس الى كل من البحث التنقيبي والاستكشافي والبحث التفسيري النقدي حيث أن البحث الكامل يخطوا خطوات ومراحل أبعد وأعمق وأشمل من خطوات كل من البحثين السابقين وذلك من أجل الوصول الى إيجاد نتائج وقوانين عامة لحل مشكلة علمية معينة .

البحث الكامل يهدف الى حل المشاكل حلا كاملا وشاملا ويستهدف وضع القوانين والتعليمات بعد التنقيب عليها تنقيبا دقيقا وشاملا بجميع الحقائق المتعلقة بالاشكالية أو الموضوع ثم القيام بتحليل وتفسير ونقد كل الحجج التي تم التوصل اليها ثم تصنيفها وترتيبها ترتيبا منطقيا ثم اختيار الحل أو النتيجة الأفضل للمشكلة العلمية المطروحة ويشترط في البحث العلمي الكامل مجموعة من الشروط :

أولا :وجود إشكالية تتطلب حلا علميا.

ثانيا: وجود الدليل الذي يتطلب الحقائق الثابتة وآراء الخبراء في الموضوع .

ثالثا: التحليل العلمي الدقيق للدليل وتصنيفه وترتيبه ترتيبا منطقيا لتقدير مدى ملاءمته لحل الإشكالية حلا سليما .

رابعا :استخدام الطريقة العقلية في تحليل الدليل وتصنيفه وترتيبه من أجل الوصول الى حل وحقائق وحجج ثابتة وقاطعة تساعد على حل الإشكالية حلا علميا صحيحا .

خامسا: يجب التأكد من أن الحل المتوصل اليه قاطع ومحدد للإشكالية و أن ينتهي بإجابة أو استنتاج للإشكالية المطروحة في بداية البحث.

المبحث الرابع :مراحل إعداد البحث العلمي

تشتمل عملية إعداد البحث العلميّ على عدة مراحل، لا يمكن إغفال أي جزء منها، فكلّ جزء يمثّل عنصراً مهمّاً لإظهار البحث بصورةٍ علميّةٍ موثوقة وسنتطرق اليها فيما يلي:

المطلب الأول :مرحلة اختيار الموضوع تُعدّ هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد البحث العلميّ، فبناءً عليها يتمّ اختيار موضوع واحد من بين العديد من المواضيع. وبعد تحديد الموضوع ، يتمّ اختيار عنوان البحث بحيث يكون مختصراً، واضحاً، ومعبّراً، وغير قابل للتأويل ويجب أن يكون اختيار الموضوع مبنياً على عدّة أسس منها :

- مدى قابليّة الموضوع للبحث.
- أهميّة الموضوع وفائدته للمجتمع وللمتخصصين فيه.
- معرفة إذا ما كان الموضوع قديماً ومستهلكاً أم جديداً.
- نوع الحلول التي سيقدّمها؛ تطبيقيّة أم إنسانيّة.
- إمكانيّة إتمام الباحث دراسته في ذلك الموضوع.
- توفّر المصادر والمراجع، وسهولة جمع المعلومات والتأكد من صحتها.
- تحديد المشاكل تُعرف المشكلة بأنّها وجود غموضٍ في موقف ما مع وجود رغبة عند الإنسان للوصول إلى الحقيقة.

فالمشكلة هي أساس البحث، وهي الشرط المسبق لقيام البحث العلميّ. فبعد تحديد الموضوع المُراد البحث فيه، تُحدد المشكلة الرئيسيّة فيه عن طريق الخبرات العمليّة، أو القراءات، والدراسات، والبحوث التي يطّلع عليها الباحث، ثمّ يقوم بصياغتها على شكل عبارةٍ أو سؤالٍ واضحٍ ومحدّدٍ ومفهوم.

ان اختيار موضوع مناسب من النّاحية الموضوعية و الذّاتيّة، يتطلب من الباحث أن يتريّث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل ويجب أن يطرح موضوع البحث إشكاليات حقيقيّة ، تستدعي البحث فيها.

<u>عوامل اختيار الموضوع:</u>**

هنا ك عوامل ذاتيّة تتعلق بشخص الباحث وهناك عوامل موضوعيّة تتعلق بطبيعة البحث.

أولا: عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث " عوامل ذاتية"

توجد عدة معايير تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات، وهي تتمثل في :

أ- الرّغبة النفسيّة: وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق و التخصص فيه، مما يخلق نوعا من العلاقة النّفسيّة بينه وبين موضوع البحث، مما قد يذلّل الصعاب التي قد تواجه الباحث أثناء إعداده لموضوع البحث لذا يجب احترام الرغبة النفسية و الذاتية له ومراعاتها في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من قبل الأستاذ المشرف و مؤسسات التعليم و البحث ، لأن هذه الرغبة في دراسة موضوع معين تعد معيارا ومقياسا معبرا في الاختيار و الاستمرار في البحث حتى النهاية

ب- التخصّص : إن عامل التخصص العلمي و المعرفي يعد من العوامل و المعايير المتحكمة في اختيار موضوع البحث ، حيث أن هناك شعبا متعددة في فروع العلوم و التخصصات العلمية من العلوم الطبية و الرياضيات و العلوم الإنسانية ، بل إن في العلم الواحد تخصصات فرعية جزئية ففي العلوم القانونية هناك تخصصات العقود و التأمينات و قانون الأعمال ، و قد يضيق نطاق البحث إلى مواضيع أكثر تخصصا .

ج- قدرات الشخصيّة للباحث : يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات و قدرات علمية ذاتية ضرورية تسمح للباحث و تمكنه من القيام بإعداد البحث و الوصول إلى انجازه إعدادا مناسبا لقواعد

و إجراءات و شروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها في أي بحث ، لذا يتوجب التأكد من ملائمة موضوع البحث لاستعدادات و قدرات الباحث من قبل هيئات البحث العلمي ضمانا لسلامة الانجاز و النجاح لموضوع البحث المختار.

د- إتقان اللّغات الأجنبية : وهي التي تمكّن الباحث من الاطّلاع على الدّراسات كالمراجع باللّغات الأجنبية خصوصا الدّراسات المقارنة ، فالتحكم في المعلومات العلمية و توظيفها في البحث يتطلب استعدادات لغوية ، فهناك موضوعات تتطلب أكثر من لغة لذلك يتوجب على الباحث اتقان بعض اللغات من أجل الاعتماد عليها في قراءة و تحليل و مقارنة بعض البحوث و الدراسات المتصلة أساسا بموضوع البحث .

ه- القدرات الاقتصادية: إن البحث العلمي يتطلب من الباحث وفرة مالية معينة أثناء إعداد البحث ، حيث أن هنالك بعض المواضيع المتخصصة و الوثائق العلمية التي قد تتطلب تنقلا و نفقات و مصاريف مالية و إجراءات إدارية أو مقابلات مع بعض الأشخاص و جمع بعض الوثائق العلمية و من أماكن و جامعات و مكتبات مختلفة داخل و خارج الوطن ، و كل ذلك يتطلب قدرات مالية لانجاز البحث في الوقت المناسب.

ثانيا: عوامل موضوعية في اختيار الموضوع

من بين العوامل المؤثرة على اختيار الموضوع كالمرتبطة بطبيعة البحث نجد ما يلي:

1- **القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي** : المطلوب في البحث أنٍ يكون مبتكراو يمكّن من الكشف عن حقائق جديدة، أو على الأقل يدعم المعلومات السّابقة بحيث تصبح أكثر نقاء وضوحا وأكثر فائدة ، فالقيمة العلمية لموضوع البحث و نتائجه و أثره في الحياة العلمية و حل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية القائمة تتحكم في اختيار موضوع البحث في أي مجال من المجالات العلمية.

2- **معيار أسس و أهداف سياسة البحث العلمي**: من العوامل و المعايير الموضوعية المتحكمة في عملية اختيار موضوع البحث هي سياسة البحث العلمي المعتمدة رسميا من طرف المؤسسات و أجهزة البحث العلمي الرسمية بكل أسسها وأهدافها حيث وجدت نتيجة ارتباط البحث العلمي بكل أنواعه و تخصصاته و مستوياته و صوره بالحياة العامة الوطنية

والدولية ، و هذا الارتباط يعد متكاملا متفاعلا مع عملية التكوين و البحث العلمي و الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .

3- **مكانة موضوع البحث العلمي** : تتحكم نوعية ومكانة البحث العلمي و قيمته في عملية اختيار موضوع البحث و انجازه و إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى المتنوعة حسب التخصصات ، و بالتالي فان تحديد اختيار موضوع البحث قد يكون مجرد إعداد مذكرة كمذكرات التخرج للطلبة الجامعيين أو المقبلين على تكوين عملي متخصص أو حتى مجرد بحث للدراسة في مستوى معين أو في تخصص محدد ، و قد يكون موضوع البحث عبارة عن رسالة علمية متخصصة كالماستر و الدكتوراه و بحوث التأهيل الجامعي للحصول على ترقية أو نيل درجة علمية أو مجرد بحث علمي أكاديمي لنشر العلم و المعرفة.

4- توافر الوثائق العلمية: إن إعداد البحث العلمي و كتابته و اختياره يتوقف على مدى توافر الوثائق العلمية المتخصصة من مصادر و مراجع تستعمل كوسائل لانجاز الدراسة والبحث ، حيث أنه كلُّما تعدَّدت وتنوَّعت المراجع كلما كان البحث ثريًا وغنيًا بالمعلومات، وبالمقابل كلُّما كانت المراجع قليلة كلُّما كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويقلُّل من قيمته العلميَّة.

المطلب الثاني :مرحلة جمع المادّة العلميّة (جمع الوثائق والمعلومات)

بعد اختيار الموضوع كصياغة مشكلته، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع الوثائق و المعلومات المتعلِّقة بالبحث، وتعتمد هذه المرحلة على الجهد الفكري للباحث وذلك بفحص المعلومات والبيانات المفصلة التي يقوم الباحث بتصفيتها وغربلتها (وذلك بجمع البيانات) وهناك عدة طرق لجمع المادة العلمية من بينها.

أولا : المصادر الأصلية : وهي تشمل كل الوثائق العلمية المتضمنة مبدئيا الحقائق و المعلومات الأصلية المباشرة المرتبطة بموضوع البحث ، لذلك يطلق على هذه الوثائق بالمصادر و من أمثلتها

- القرآن الكريم و السُّنَّة النبويَّة الشريفة.
- القواميس كالمعاجم والموسوعات العلميَّة المشهورة.
- المواثيق الوطنية و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.

- الأوامر و القوانين كالنُّصوص التُّنظيمية(الجريدة الرّسميُّة مثلا)
- الأحكام و القرارات و الاجتهادات القضائية الرسمية المنشورة في المجلات القضائية.
- الإحصاءات الرسمية .

ثانيا: الوثائق الثانوية (المراجع)

وتسمّى أيضا بالوثائق غير الأصليُّة فهي التي تعتمد في مادّتها العلميُّة على المصادر الأصلية فتتعرض لهاب التُّحليل كالنُّقد كالتُّعليق كالتُّلخيص ،وقد يكون المرجع كتابا أو مقالا أو منشورات علميُّة و أو مذكّرات كرسائل أطروحات لنيل الدّرجات العلميُّة المختلفة ،أو بعض المواقع الإلكترونيُّة الرّسميُّة.

و للحصول على مادّة علميّة ثريّة يلجأ الباحث لجمعها من عدّة مصادر. فيمكن للباحث أن يبحث في المصادر النظريّة للمعلومات كالكتب والمقالات العلميّة الموثّقة. أو عن طريق المعلومات الميدانيّة عن طريق الاستبيان، أو المقابلات الشخصيّة، أو عن طريق عمل اختباراتٍ تُطرح على مجموعةٍ من النّاس للحصول على حلولٍ مقترحةٍ، أو عن طريق الملاحظة وهيَ إحدى الأدوات التي يستخدمها الباحث لجمع معلومات عن طريق الانخراط في المشكلة ولأنّ المصادر التي يمكن أن تُستخدم عديدة، فقد يقوم الباحث بجمع المعلومات بطريقة عشوائيّة، تؤدّي لضياع الجهد، وعدم الحصول على المعلومات المراد الحصول عليها. فقبل البدء بجمع المعلومات، على الباحث أن يتّبع ما يأتي:

- تحديد نوع البيانات التي يحتاجها.
- تحديد مصدر البيانات المقصودة.
- تحديد الوسيلة المناسبة والفعّالة لجمع البيانات.
- معرفة كيفيّة الحصول على الوسيلة المناسبة للبحث.
- المقارنة بالوسائل الأخرى وتحديد الوسيلة الأكثر كفاءة.
- تنظيم البيانات وتحليلها بعد جمع البيانات التي تخدم المشكلة المحدّدة، يستخدم الباحث عدّة أساليب لتنظيم البيانات والمعلومات، كالجداول، أو الأشكال، أو الرسومات البيانيّة، أو قد

يستخدم الأساليب الإحصائيّة كالوسط الحسابي والوسيط وغيرها. وهذه الوسائل تُساعد الباحث على تنظيم المعلومات للحصول على أفضل النتائج.

مرحـلة القــراءة

هي من أهمّ مراحل إعداد البحث العلمي وهي عبارة عن عمل منظّم يفرض طرقا وأساليب محدّدة يجب التقيّد بها، وعليه سنتطرق من خلال النّقاط التّالية إلى أنواع وشروط و نتائج القراءة.

أولا– أنواع القراءة: تنقسم بحسب المدّة التي تستغرقها الى عدة أنواع حسب الهدف و النتائج و الغرض المقصود من خلالها

1-القراءة الكاشفة: وهي تسمّى كذلك القراءة السّريعة وهي تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلميّة ، و أيضا الاطّلاع على بيانات التأليف وجِدّة الموضوع ونوع الدراسة ، وهذه القراءة يجب أن لا تأخذ وقتا طويلا .

2- القراءة العادية :بعدما يحدّد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر والمراجع التي يجب التعمّق فيها بالقراءة و التّفكير والبحث ،فإنّه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزا للموضوعات التي تمّ اختيارها ، ويقوم بتسجيل كلّ المعلومات الهامّة في بطاقات ويقوم بعمليات

3-القراءة العميقة :هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة كمركّزة لأنّها ذات قيمة علميّة كبيرة، كلها صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التّحليل و التّفكير المركّز.

ثانيا : شروط القراءة :

يجب أن تتوفر في القراءة الشروط التالية:

1/أن تكون القراءة شاملة لكافّة المصادر المرتبطة بالموضوع.

2/يجب أن تكون القراءة منظّمة و مرتّبة.

3/يجب أن يكون الباحث قادرا على الفهم و النّقد.

4/يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، والمكان المناسب له.

مرحلة تقسيم الموضوع (البحث)

في هذه المرحلة يستقر الباحث على الشكل النهائي لخطة البحث ، فهو و إن وضعها منذ البداية إلا أن معالجته للموضوع فعلا كثيرا ما تكشف قصور تلك الخطة ، كأن كان قد خصص جزءا كبيرا لدراسة مسألة لا تحتاج إلى إطالة أو خصص على العكس من ذلك حيزا ضيقا لموضوع يحتاج إلى

شرح طويل، أو كان قد نسي بحث جانب من جوانب الموضوع . ولا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث بل يتحكم فيها طبيعته و حجمه و محتواه إلا أنه يشترط فيه ما يلي :

1- **أن تكون التقسيمات موحدة :** و يعني هذا أن الباحث إذا اختار تقسيم بحثه إلى أبواب فعلية أن يلتزم بذلك في كل مراحل البحث فلا يصح أن يورد الفصل الأول ثم يقسم البحث إلى أبواب أو العكس خالطا بين المصطلحات ، كما يلتزم الباحث بأن يتبع القاعدة لعامة في أن الأبواب تقسم إلى فصول وليس العكس و تقسم الفصول إلى مباحث و المباحث إلى مطالب ، مع إمكانية الوقوف في التقسيم عند المباحث أو عند الفصول إذا تطلبت طبيعة البحث قسمين و لا يقبل منه أن يجعل القسم الأول أبوابا و الثاني فصولا وهكذا .

2- **تناسب التقسيمات المتماثلة :**وهذا يعني أمرين :

أ –تناسب التقسيمات المتماثلة من حيث عدد الصفحات ، و القاعدة في ذلك ألا يتجاوز أي قسم (الباب أو الفصل أو مبحث أو مطلب) ضعف قسم آخر مماثل .

ب – تناسب التقسيمات من حيث أجزاؤها فلا يستحسن أن يحتوي الفصل الأول على ستة مباحث و يقتصر الفصل الثاني على مبحثين ، وهكذا الأمر بالنسبة لما يحتوي عليه القسم من أبواب و الباب من فصول و المبحث من مطالب ، و القاعدة هنا أيضا ألا يتجاوز عدد التقسيمات الجزئية في قسم معين ضعف عددها في قسم مماثل آخر .

3- **أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية :** و قد تم شرح ذلك ضمن شروط إعداد خطة البحث .

4- **مناسبة التقسيمات لطول البحث :** لن يكون بحثا جيدا ، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسيات جديدة غير ملموسة ، دون انعكاس ذلك على تقسيماته ، و ليس جيدا من جهة ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية ، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية ليوضع كل عنصر في مبحث أو مطلب . ذلك أن تقسيمات البحث الرئيسية و الجزئية هي في الحقيقة أفكار الأساسية الرئيسية و الجزئية كاملة . و استعمال أحد مصطلحات التقسيم : القسم – الباب- الفصل – المبحث – المطلب – يجب أن يتناسب مع طول البحث .

و أكبر أجزاء البحث إما أن تكون الأقسام أو الأبواب أو الفصول ، فلا يصح أن يقسم البحث إلى مباحث أو مطالب مباشرة ، و أصغر أقسام البحث فقد تكون الفصول أو المباحث أو المطالب ، فلا يصح أن تكون تقسيماته النهائية أقسام أو أبوابا. وتكون رسالة الماجستير في العادة مكونة من

فصول ، إلا إذا طالت أو تعددت جزئياتها فتجعل أقسامها (قسمين) أو أبوابا ، و تتكون أطروحة الدكتوراه من أبواب أو أقسام أما دون ذلك من بحوث فالعادة أن تتكون من فصول .

المطلب الرابع :مرحلة كتابة البحث

قد ينتهي البحث بكمّ هائل من المعلومات والنتائج، والتي تكون مكتوبةً على أوراق عديدة، ليأتي الباحث بالخطوة المهمّة لتنظيم بحثه في إطار تنسيقيّ محدد مكوّن من أجزاء عديدة، منها المقدمة العرض والخاتمة.

الفرع الأول :المقدّمة: تتضمن عرضا عاما للموضوع و مضمونه و أقسامه حسب الخطة المفصلة و طريقة البحث المعتمدة مما يجعل المقدمة تمهيدا و عرضا للمحاور الأساسية لأي بحث علمي ، وتتضمّن في محتواها: التعريف بالموضوع و أهميّة البحث وسبب اختياره و كذا عرض الإشكالية ووضعها في إطار زمنيّ ومكانيّ ، تحديد أهداف الدراسة. عرض فرضيّات البحث والحلول المقترحة و توضيح بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة. عرض دراسات سابقة. تحديد المنهجيّة المتبعة لحلّ المشكلة. توضيح وسائل البحث المستخدمة.

الفرع الثاني : العرض : و هو المتن يقوم الباحث من خلاله بتحرير البحث ، وعلى الباحث الالتزام بسلاسة التعبير، والدّقة في اختيار الألفاظ، والبعد عن الحشو والتكرار. ويجب الانتباه لعلامات الترقيم، ولسلامة الكتابة الإملائيّة، والقواعد اللغويّة، والاستخدام الصحيح للأزمنة. ومن المهمّ توضيح الألفاظ الغريبة، والأماكن الغريبة، وغيرها ممّا قد يشكّل لبساً على القارئ. ويجب توثيق جميع المعلومات المذكورة بمصادرها، باستخدام أساليب التوثيق المختلفة.

الفرع الثالث : الخاتمة: وهي الجزء الأخير لرسالة البحث، والتي تعرض النتيجة النهائيّة التي توصّل إليها الباحث في دراسته، وتُبيّن الأحكام والأجوبة. وتحتوي المقدّمة على الموضوع الرئيسيّ للبحث، ويذكر فيها بعض موضوعات البحث بطريقةٍ مختصرةٍ. ويجب أن تتصف الخاتمة باحتوائها على أفكار مرتّبة بطريقة واضحة، وصيغة مباشرة وقويّة، وجمل وعبارات تعطي القارئ انطباعاً بنهاية البحث.

تنسيق البحث قبل طباعة البحث، يخضع البحث بمحتواه لتنسيق يراعي ما يأتي:

- فهرس المحتويات: يُساعد الفهرس على توفير الوقت، وتسهيل الوصول للمعلومات
- ترقيم الصفحات: يبدأ الترقيم بعد صفحة العنوان والتواقيع.
- المصادر والمراجع: توضع بعد انتهاء البحث بالكامل، وهي تتضمن جميع المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه.

المبحث الثالث :مناهج البحث العلمي

تعتبر العلوم القانونية أحد فروع العلوم الاجتماعية وبذلك في تخضع من حيث الدراسة المنهجية الى كل الأسس والركائز المعتمدة في مجال الدراسات الاجتماعية بصفة عامة .

وتتميز العلوم الاجتماعية ومن بينها العوم القانونية بأنها تستخدم مجموعة من المناهج في البحث الواحد وهذا ما يسمى بالتعددية المنهجية الأمر الذي تقتضيه الدراسات الاجتماعية ومنها القانونية .

ويهدف البحث الاجتماعي منذ العقد الإغريقي حتى وقتنا الحالي إلى محاولة الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

ولا تتميز البحوث الاجتماعية ومنها القانونية بأحادية المنهج وإما بالتعددية المنهجية وهذا يدخل في إطار التكامل المنهجي ويمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها :

- كون الظاهرة الإنسانية والاجتماعية تشكل جزء من الباحث في حد ذاته وهو جزء لا يتجزأ منها ، وليس مستقلا عنها مثلما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية .
- إن كل منهم هو وليد عصر معين ونتاج فكر معين وهذا معناه أن المنهج المعمول به في العهد اليوناني لم يعمل به في العقد الروماني وهكذا .
- علاقة العلوم الطبيعية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى ، فمثلا للقانون علاقة كبيرة بعلم التاريخ فتستخدم بذلك العلوم القانونية المنهج التاريخي و كذلك نظرا للعلاقة الوطيدة بين العلوم القانونية والاقتصادية تستخدم المنهج الإحصائي.

- تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها وهذا يحتم عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها وفي هذه الحالة يستخدم الباحث في مجال العلوم القانونية مزيج من مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي وكمثال على ذلك :
- لدراسة ظاهرة الانتخابات يتوجب على الباحث أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية و المنهج التاريخي لمعرفة نتائج العمليات الانتخابية السابقة و المنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية وحاضرها كما يعتمد على المنهج الإحصائي عند القيام بقياس اتجاهات الرأي العام وكذا نسبة المشاركة ونسبة الأصوات المقبولة .
- وفي هذه الحالة نكون أمام تعددية منهجية في بحث قانوني وهذا في اطار التكامل المنهجي.

و يتكون البحث العلمي من أربعة مناهج رئيسية وهي :

المطلب الأول :المنهج التحليلي

يعتبر المنهج التحليلي أحد أهم مناهج البحث العلمي ، ويستخدم هذا المنهج بكثرة في عمليات تحليل البيانات ، وهدفه الوصول الى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث ، أما تعريف المنهج التحليلي فهو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية معتمداً على عدة أساليب كالتفكيك والتركيب والتقويم . وتعتبر العلوم القانونية أحد أكثر الاختصاصات استخداماً للمنهج التحليلي ، علماً أن هذا المنهج يقوم على ثلاث عمليات وهي : التفسير – النقد – الاستنباط ، حيث أن هذه العمليات قد تجتمع جميعها في سياق بحث معين ، أو قد يكون بعضها كافياً في سياق بحث آخر ، بحيث تحدد طبيعة البحث ما هي العمليات التي على الباحث إتباعها.

العمليات الثلاث للمنهج التحليلي

-التفسير:

وهو من أهم عناصر المنهج التحليلي ، ويقوم الباحث من خلاله بشرح موضوع بحثه العلمي ، معتمداً بشكل كبير على عملية التأويل أثناء شرحه للأبحاث والنصوص التي يقوم بدراستها ، فيحدد أوجه الاختلاف أو التشابه بين هذه النصوص ، وبذلك يتمكن الباحث من العثور على نقاط الضعف

المتواجدة في هذه النصوص ، وما هي المشكلات المتواجدة في الأبحاث التي تمت دراستها . ويمكننا القول أن البحوث الإسلامية هي أكثر من يستخدم عملية التفسير ، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة التفسيرات التي تعتمدها البحوث الإسلامية . علماً أن التفسير ينقسم إلى نوعين البسيط أو المركب ، ويجب على الباحث أن يكون على معرفة كبيرة بنوعي التفسير ، كي يتمكن من تحديد النوع الذي يجب عليه استخدامه ، فمن خلال التفسير البسيط يقوم الباحث بتحليل النصوص التي يقوم بدراستها ، ثمّ يقوم بتأويل مشتبهاتها ويحمل بعضها على بعض إطلاقاً وتقييداً أو تعميماً وتخصيصاً ، أما في التفسير المركب فيقوم الباحث بإعادة القضايا الى أصولها الأولى ، ثمّ يدرس هذه الأصول ويربط الآراء بأسبابها وعللها بشكل منطقي وصحيح.

-النقد:

وهو عنصر مهم للغاية في المنهج التحليلي ، ويقوم الباحث من خلاله برصد موطن الخطأ والصواب ونقد الأبحاث العلمية التي ينتمي إليها موضوع بحثه ، كي يصحح القضايا والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع ، ويجب على الباحث في هذا العنصر أن لا يقصر نقده على تحديد الجوانب السلبية وحسب ، بل عليه أن يذكر الجوانب الإيجابية في البحث الذي يقوم به . وعند نقد الباحث للجوانب السلبية لا بد له من تصحيح جميع الأخطاء الموجودة فيها بطريقة صحيحة ، يعود فيها إلى أصول وثوابت البحث العلمي الذي يرجع موضوع بحثه إليه ، وبعد انتهاء عملية النقد يجب أن يضع الباحث توصياته ورأيه حول موضوع بحثه ، بغض النظر إن كان هذا الرأي سلبي أم إيجابي .

-الاستنباط:

يعتبر الاستنباط من العناصر المهمة جداً في المنهج التحليلي ، بحيث يتأمل الباحث في عدد من الأمور الجزئية حتى يصبح قادراً على استنتاج أحكام جديدة وصحيحة منها ، ويمكن تصنيف الاستنباط ضمن نوعين هما:

-الاستنباط الجزئي : وهو الاجتهاد الذي يتعلق بقضايا جزئية تعود لأحد المجالات العلمية ، ويقوم الباحث في هذا النوع من الاستنباط بأخذ جزء من إحدى النظريات العلمية السابقة ، ويقوم بدراستها وتطويرها باستمرار ، كما أنه يضيف بعض المعلومات الجديدة عليها.

-الاستنباط الكلي : وهو اجتهاد متكامل الأجزاء والهدف منه تركيب أو وضع نظرية علمية جديدة ،

ويمتاز هذا الاجتهاد بأنه كامل وشمولي النظرة ، ويجب أن يمتلك الباحث في هذا النوع من الاستنباط القدرة على إبراز كل ما يملكه من جوانب إبداعية ، كي يتمكن من اكتشاف نظرية متكاملة لم يسبقه إليها أي باحث آخر ، وبذلك نجد أن شخصية الباحث بالاستنباط الكلي تكون ظاهرة بشكل جلي بعكس الاستنباط الجزئي .

المطلب الثاني : المنهج الوصفي :ويسمى في عبارة أخرى البحث الإحصائي، حيث يقوم على جمع البيانات والمعلومات والتفاصيل حول المشكلة أو الهدف المراد عمل البحث العلمي عنه، ويجيب على عدة تساؤلات مثل كيف وأين ومتى ولماذا، فلو أردنا مثلاً جمع البيانات عن كمية بيع المعروضات من سلعة معينة ومقدار الشراء منها ومن أي فئة سوف نحصل على العديد من الأرقام التي تسبب الصداع وتكون بلا معنى، ولكن عن طريق التحليل الوصفي يتم جمع هذه البيانات، وربطها مع بعضها البعض وفق قوانين مدروسة وتشكيل رسم بياني يمثل خط سير المبيعات على مدار السنين وعوامل التأثير عليه. خطوات إجراء البحث الوصفي تحديد الهدف أو المشكلة وجمع كافة البيانات المتوفرة عنها ، كذلك تحويل الهدف أو المشكلة إلى عبارة استفهامية، والتي من شأنها أن تشكل تحدياً للدماغ فيعمل على الإنتاجية أكثر ، و وضع الفرضيات الأولية لحل هذه المشكلة، وتكون بناءً على دراسات سابقة للمشكلة، بالإضافة إلى تطبيق الفرضيات على المشكلة ودراسة مدى تأثيرها على النتائج. جمع البيانات الناتجة ومطابقتها مع النتائج المفروضة. أنماط المنهج الوصفي الدراسة المسحية: وتقوم بجمع معلومات عامة عن الهدف مثل إجراء المسح الاجتماعي أو الحضور والغياب في المدرسة. الدراسات المتبادلة مثل الدراسات العليا.

المطلب الثالث:المنهج التاريخي :وهو يقوم على تحليل العناصر والأسباب التي أدت إلى وقوع المشكلة أو الهدف في الماضي، بهدف معرفة مدى تأثيرها وهل لها جانب إيجابي أو سلبي عن تطبيق نفس هذه العناصر على مشكلة أخرى، بالإضافة إلى عرضها في الحاضر والتطوير أو التغير في المستقبل. خطوات البحث التاريخي: *تحديد المشكلة: حيث تشمل تحديد الفترة الزمانية للمشكلة والفترة المكانية التي وقعت فيها. *جمع البيانات: من خلال قراءة السجلات والوثائق والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاطلاع على الصحف والتقارير والمجلات والتي تعتبر مصادرَ ثانوية. *التأكد من صحة البيانات: بمقارنتها مع البيانات من مصادر أخرى ونقدها نقداً بناءً. كتابة النتائج: وتتم في هذه الحالة الوصول إلى الوصف التاريخي للمشكلة ووضع خطوات إصلاحها وتطويرها.

المطلب الرابع :المنهج المقارن

تحل المقارنة في مجال العلوم القانونية خصوصا في العلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما محل التجربة ،فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة و تعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، و يصنف المنهج المقارن بأنه " نوع من التجريب غير المباشر "إن المنهج المقارن يدفعنا إلى توضيح معنى المقارنة فهذه الأخيرة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر ، و هذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين .و بذلك فإن المنهج المقارن هو تجريب غير مباشر و يقصد هنا بالمقارنة و التي هي المعوض الأساسي و الرئيسي للتجريب المباشر ،و هذا ما يعتبر من خصائص العلوم الإنسانية و الاجتماعية .و يعرف جون ستيوارت مل المنهج المقارن بقوله "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف و لكنهما يختلفان في عنصر واحد ، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف . و عموما ، فإن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر ، و يعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.